



Distr.: General
5 July 2019
Arabic
Original: English

اتفاقية مكافحة التصحر



مؤتمر الأطراف

لجنة العلم والتكنولوجيا

الدورة الرابعة عشرة

نيودلهي، الهند، ٣-٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

البند ٢(ج) من جدول الأعمال المؤقت

البند المنبثقة عن برنامج عمل هيئة التفاعل بين العلوم

والسياسات لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

أنشطة التنسيق في إطار برنامج عمل هيئة التفاعل بين

العلوم والسياسات لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

التوصيات الموجهة نحو السياسات والناشئة عن التعاون مع الأفرقة والهيئات العلمية الحكومية الدولية الأخرى

تقرير الأمين التنفيذي

موجز

كما جاء في المقررين ٢٣/أ-١١ و ١٩/م-أ-١٢، طلب مؤتمر الأطراف إلى هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، تحت قيادة مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا، أن تتفاعل مع العديد من الآليات العلمية القائمة من أجل تقديم إرشادات مواضيعية واضحة ومحددة جيداً إلى لجنة العلم والتكنولوجيا بشأن متطلبات المعرفة العلمية بغية تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

وطلب مؤتمر الأطراف، بمقره ٢١/م-أ-١٣، إلى هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات أن تساعد في إعداد ومراجعة التقارير العلمية المدرجة في برنامج عملها للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ والتي سُنشَر أثناء فترة السنتين، وأن تقدّم المراجعة العلمية وغيرها من أشكال الدعم، حسبما يكون مناسباً، من أجل أنشطة التنسيق الأخرى. وبموجب هذا المقرر نفسه، طُلب إلى الأمين التنفيذي الإبلاغ عن أنشطة التنسيق التي تضطلع بها هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات، على النحو الوارد في مرفق هذا المقرر. وفيما يتعلق بالتقييمات العلمية المدرجة ضمن أنشطة التنسيق المحددة في برنامج عمل هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات والتي نُشرت خلال فترة



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-11391(A)



* 1 9 1 1 3 9 1 *

السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، اضطلعت هذه الهيئة بعمل تحليلي وتولييفي من أجل تزويد لجنة العلم والتكنولوجيا بإرشادات موضوعية واضحة ومحددة جيداً بشأن المعرفة العلمية الجديدة ذات الصلة بتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر.

وتعرض هذه الوثيقة أنشطة التنسيق التي اضطلعت بها هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات بالإضافة إلى ملخص للنتائج الرئيسية المتصلة باتفاقية مكافحة التصحر، وهي النتائج الناشئة عن التقارير العلمية الثلاثة التي نُشرت خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، بما في ذلك مقترحات لكي تنظر فيها لجنة العلم والتكنولوجيا في دورتها الرابعة عشرة. وقد ترغب لجنة العلم والتكنولوجيا في النظر في هذه المقترحات من أجل القيام، على النحو المناسب، بوضع توصيات تُقدّم إلى مؤتمر الأطراف.

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٤	٣-١	أولاً - معلومات أساسية
		ثانياً - أنشطة التنسيق المحددة في برنامج عمل هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات
٥	٨-٤	للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩
		ثالثاً - التقارير العلمية المتصلة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والمنشورة في
٧	٣٤-٩	الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩
٨	٢٢-١٠	ألف - تقرير التقييم المتعلق بتدهور الأراضي واستصلاحها
١٢	٢٦-٢٣	باء - تقرير التقييم العالمي المتعلق بالتنوع البيولوجي وبخدمات النظم الإيكولوجية
١٤	٣٤-٢٧	جيم - استصلاح الأراضي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة
١٨	٣٦-٣٥	رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

أولاً - معلومات أساسية

١- طلب مؤتمر الأطراف إلى هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (اتفاقية مكافحة التصحر)، تحت قيادة مكتب لجنة العلوم والتكنولوجيا، تمثيلاً مع ولاية الهيئة، على النحو المحدد في المقررين ٢٣/م أ-١١ و ١٩/م أ-١٢، أن تتعاون مع العديد من الآليات العلمية القائمة من أجل تزويد لجنة العلم والتكنولوجيا بإرشادات مواضيعية واضحة ومحددة جيداً بشأن متطلبات المعرفة العلمية اللازمة لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر. كما دعا مؤتمر الأطراف، بمقرره ٢٣/م أ-١١، الهيئات الاستشارية العلمية الدولية، والمؤسسات والشبكات العلمية، والأوساط العلمية، والجهات المعنية الأخرى صاحبة المصلحة إلى دعم العمل المنجز في تقديم المشورة العلمية من أجل دعم مكانة جهاز اتفاقية مكافحة التصحر باعتباره سلطة عالمية ذات حجج بشأن المعرفة العلمية ومعارف السكان الأصليين والسكان المحليين المتعلقة بالتصحر/تدهور الأراضي والجفاف.

٢- وطُلب إلى الأمين التنفيذي، بموجب مقرر مؤتمر الأطراف ٢١/م أ-١٣، أن يقدم تقريراً إلى الدورة الرابعة عشرة للجنة العلم والتكنولوجيا عن أنشطة التنسيق التي تقوم بها هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات، على النحو الوارد في مرفق هذا المقرر، خلال فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. والآليات العلمية لأنشطة التنسيق المحددة في هذا المقرر هي:

- (أ) المنتدى الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛
- (ب) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ؛
- (ج) الفريق التقني الحكومي الدولي المعني بالتربة التابع للشراكة العالمية من أجل التربة التي تتبع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)؛
- (د) الفريق الدولي المعني بالموارد التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛
- (هـ) التوقعات العالمية المتعلقة بالأراضي لاتفاقية مكافحة التصحر؛
- (و) المبادرة العالمية للمؤشرات المتعلقة بالأراضي، التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

٣- وفضلاً عن ذلك، طلب مؤتمر الأطراف، في المقرر ١٩/م أ-١٣، إلى هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات، بالتعاون الوثيق مع الأمانة، أن توضح الفوائد والتكاليف والشروط والإجراءات المحتملة لإقامة علاقات أكثر رسمية بين هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات والمنتدى الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، والفريق التقني الحكومي الدولي المعني بالتربة، والفريق الدولي المعني بالموارد من أجل تطوير أوجه التآزر وتجنب ازدواجية الجهود. وبموجب المقرر نفسه، شجع مؤتمر الأطراف هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات على مواصلة تعزيز الشراكات مع الهيئات والمؤسسات العلمية، والمنظمات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الجهات المعنية صاحبة المصلحة، وعلى دعوة ممثلي هذه الكيانات لحضور اجتماعاتها كمراقبين خارجيين عند الإمكان، بغية تعزيز التبادلات والتعاون الفنيين.

ثانياً- أنشطة التنسيق المحددة في برنامج عمل هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩

٤- تمثيلاً مع المقرر ٢١/م أ-١٣، تعاونت هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات، كجزء من برنامج عملها لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، مع الآليات العلمية المذكورة أعلاه، وجرى إنجاز الأنشطة والأنشطة الفرعية المقترحة في مرفق ذلك المقرر. وعلى وجه التحديد، فإن هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات:

(أ) قد استعرضت تقرير 'المنتدى الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية' وهو التقرير المعنون "تقرير التقييم المتعلق بتدهور الأراضي واستصلاحها"^(١)، وحللت رسائله الرئيسية ذات الصلة باتفاقية مكافحة التصحر، واستعرضت تقرير هذا الفريق نفسه المعنون "تقرير التقييم العالمي المتعلق بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية"^(٢) وما يتضمنه من ملخص أعد من أجل واضعي السياسات؛

(ب) أسهمت في الاستعراض العلمي للتقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بشأن تغير المناخ والأراضي^(٣)، إذ قدمت ٢٥٠ و ٤٦١ تعليماً على المسودتين الأولى والثانية، على التوالي، ووضعت خطة لاستعراض تقرير التقييم السادس لهذه الهيئة، وخاصة تقييم الفريق العامل الثاني للآثار والتكيف والقابلية للتأثر^(٤) ولاستعراض تقييم الفريق العامل الثالث للتخفيف من حدة المناخ^(٥)، عندما يصبح هذان التقريران متاحين؛

(ج) أسهمت أيضاً في الاستعراض العلمي للمشروع التقريبي الأولي لمدونة قواعد السلوك الدولية المتعلقة باستخدام وإدارة الأسمدة، المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة والفريق التقني الحكومي الدولي المعني بالتربة، وشاركت في تنظيم الندوة العالمية المعنية بتعرية التربة، تحت قيادة منظمة الأغذية والزراعة^(٦) (١٥-١٧ أيار/مايو ٢٠١٩، روما) بالاشتراك مع الفريق التقني الحكومي الدولي المعني بالتربة والشراكة العالمية من أجل التربة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفي إنشاء منصة مشتركة لتقديم ومناقشة أحدث المعلومات عن حالة التدخلات والابتكارات في مجال تعرية التربة وما يتصل بذلك من إدارة الأراضي؛

(١) الرابط: <<https://www.ipbes.net/assessment-reports/ldr>>. للتذكيرة: كان هذا التقرير، قبل نشره في نسخته النهائية، له عنوان مختلف هو 'المنتدى الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية' تقييم تدهور الأراضي واستصلاحها".

(٢) الرابط: <<https://www.ipbes.net/global-assessment-report-biodiversity-ecosystem-services>>

(٣) الرابط: <<https://www.ipbes.net/global-assessment-report-biodiversity-ecosystem-services>>

(٤) الرابط: <https://www.ipcc.ch/site/assets/uploads/2018/12/Timeline_WGIAR6.pdf>

(٥) الرابط: <https://www.ipcc.ch/site/assets/uploads/2018/12/Timeline_WGIAR6.pdf>

(٦) الرابط: <https://www.ipcc.ch/site/assets/uploads/2018/12/Timeline_WGIAR6.pdf>

(د) أسهمت كذلك في وضع ورقة التفكير للفريق الدولي المعني بالموارد^(٧)، والمعنونة "استصلاح الأراضي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة"^(٨) (أهداف التنمية المستدامة) عن طريق تأليف الفصل ٣-٧ "استصلاح الأراضي من أجل تحقيق الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة" والفصل ٣-١٥ "استصلاح الأراضي من أجل تحقيق الهدف ١٥ من أهداف التنمية المستدامة"؛

(هـ) شاركت في اللجنة التوجيهية المعنية بالإصدار الثاني من التوقعات العالمية المتعلقة بالأراضي؛

(و) تعاونت مع المبادرة العالمية للمؤشرات المتعلقة بالأراضي الرامية إلى ضمان الاتساق بين المؤشرات المتعلقة بالأراضي التي وضعتها هذه المبادرة لقياس أمن الحيازة والمؤشرات المتعلقة بالأراضي المستخدمة لقياس التقدم المحرز في اتجاه تهيئ تدهور الأراضي.

٥- ووفقاً للمقرر ١٩/م-أ-١٣، عملت هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات مع الأمانة، في تعاون وثيق بينهما، من أجل توضيح الفوائد والتكاليف والشروط والإجراءات المحتملة ذات الصلة بالآليات العلمية المدرجة في الفقرة ٢ فيما يتعلق بإقامة علاقات أكثر رسمية مع كل منها. وأقيمت أهم هذه العلاقات مع 'المنتدى الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية' عن طريق توقيع مذكرة تعاون بين أمانة هذا المنتدى واتفاقية مكافحة التصحر^(٩). وبُذلت جهود مشتركة، عن طريق مكالمات جماعية وتبادل للرسائل، لتشجيع التكامل في برامج عمل هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات وأنشطة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، والفريق التقني الحكومي الدولي المعني بالتربة، والفريق الدولي المعني بالموارد، والشبكة العالمية لإدارة مخاطر الكوارث الطبيعية، والمبادرة العالمية للمؤشرات المتعلقة بالأراضي.

٦- وتمشياً مع المقرر نفسه، تعزز هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات شراكة مستقبلية لدعم العمل العلمي في مجال الجفاف. وعلى وجه التحديد، تستكشف هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات التعاون المستقبلي مع البرنامج المتكامل لإدارة الجفاف^(١٠)، وهو مبادرة مشتركة بين المنظمة العالمية للأرصاد الجوية والشراكة العالمية للمياه. ويعمل البرنامج المتكامل لإدارة الجفاف على دعم الجهات صاحبة المصلحة على جميع المستويات عن طريق توفير إرشادات بشأن السياسات

(٧) كما هو موثق في سياسات وإجراءات الفريق الدولي المعني بالموارد، التي وُفق عليها في الاجتماع التاسع عشر لهذا الفريق (باريس، ١٥-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦) (المرجع: IRP-PP-2016)، تُعرّف "ورقة التفكير" بأنها "ورقة تقنية أو سياسية تستند إلى الدراسات والتقييمات العلمية التي يجريها الفريق الدولي المعني بالموارد وغيرها من المؤلفات ذات الصلة، بشأن مواضيع تتعلق بهدف هذا الفريق والذي يُعتبر المنظور العلمي أمراً ضرورياً بشأنه. وورقة التفكير ليست دراسة وتقييم كاملين، بل هي تأملات تستند إلى العلم، قد تحفز توليد معرفة علمية جديدة أو قد تُبرز مواضيع هامة ينبغي وضعها في الاعتبار في خطاب السياسات. ويمكن نشر ورقة التفكير في المجلات الأكاديمية وعلى المنصات الموجودة على الإنترنت". الرابط:

<https://www.resourcepanel.org/sites/default/files/documents/document/media/policies_and_procedures_of_the_irp.pdf>

(٨) الرابط: <<https://www.resourcepanel.org/reports>>.

(٩) الرابط: <https://www.ipbes.net/system/tdf/memorandum_of_cooperation.pdf?file=1&type=node&id=29347>

(١٠) الرابط: <<http://www.droughtmanagement.info/>>.

والإدارة وعن طريق تقاسم المعلومات العلمية والمعارف وأفضل الممارسات فيما يتعلق بالإدارة المتكاملة للجفاف، بهدف تحقيق إطار علمي مترابط لإدارة الجفاف والتنبؤ به ورصده عن طريق إقامة شبكات جديدة والبرامج والأنشطة القائمة بالفعل على نطاق العالم. وقد اقترح هذا التعاون كمنشآت تنسيق جديد في برنامج عمل هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات (٢٠٢٠-٢٠٢١) (الوثيقة ICCD/COP(14)CST/6).

٧- وخلال فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، عززت أيضاً هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات (هيئة التفاعل) التعاون مع العديد من منظمات المجتمع المدني المعتمدة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والتي نظمت، بدعم من الأمانة وهيئة التفاعل، دورة أثناء فعالية (NAP Expo 2019) لبرنامج العمل الوطني للتكيف في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (اتفاقية تغير المناخ)^(١١)، وهي الفعالية المعنونة "التأزر بين اتفاقية تغير المناخ واتفاقية مكافحة التصحر: تحقيق الفوائد المشتركة"، ما أدى إلى الخروج بتوصيات بشأن التغلب على العوائق التي تحول دون التحقيق المتزامن للفوائد المشتركة للتكيف مع تغير المناخ ولتحييد أثر تدهور الأراضي.

٨- كما عززت هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات التعاون مع العديد من المنظمات الحكومية الدولية المعتمدة من اتفاقية مكافحة التصحر والتي تعمل على دعم الجهود القطرية الرامية إلى تحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي (مثل الاتحاد الأفريقي^(١٢) والمركز العالمي للزراعة الحراجية^(١٣)) والمعهد الدولي لبحوث المحاصيل في المناطق المدارية شبه القاحلة^(١٤).

ثالثاً- التقارير العلمية المتصلة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والمنشورة في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩

٩- فيما يتعلق بالتقارير العلمية المدرجة ضمن أنشطة التنسيق المحددة في برنامج عمل هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات والتي نُشرت خلال فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، أُجرت هيئة التفاعل تحليلاً وتوليفاً من أجل تزويد لجنة العلم والتكنولوجيا بإرشادات مواضيعية واضحة ومحددة جيداً بشأن المعارف العلمية الجديدة ذات الصلة بتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر. وتشتمل هذه المعارف على ما يلي:

(أ) تقرير التقييم المتعلق بتدهور الأراضي واستصلاحها^(١٥) الصادر عن المنتدى الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية؛

(١١) الرابط: <<http://napexpo.org/2019>>.

(١٢) الرابط: <<http://www.ua-safgrad.org/news-and-announcements/news/221-au-safgrad-to-organize-a-training-workshop-on-ldn-implementation-for-the-unccd-stc-and-ggwssi-s-focal-points>>.

(١٣) الرابط: <<https://www.worldagroforestry.org/event/global-soil-week>>.

(١٤) الرابط: <http://www.tropentag.de/2018/abstracts/links/Orr_7jYe6HnK.php>.

(١٥) المرجع نفسه، ١.

(ب) تقرير التقييم المتعلق بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية^(١٦)، الصادر عن 'المنتدى الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية'؛

(ج) ورقة تفكير للفريق الدولي المعني بالموارد: استصلاح الأراضي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة^(١٧).

ألف - تقرير التقييم المتعلق بتدهور الأراضي واستصلاحها^(١٨)

١٠ - أجرى 'المنتدى الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية' تقييماً موضوعياً لتدهور الأراضي واستصلاحها كجزء من برنامج عمله للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ (IPBES/2/17). وقد اضطلع بهذا العمل استجابة للطلبات المقدمة إلى المنتدى الحكومي الدولي المذكور من العديد من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، بما في ذلك اتفاقية مكافحة التصحر واتفاقية التنوع البيولوجي، وكذلك من العديد من الحكومات ومن الجهات غير الحكومية صاحبة المصلحة.

١١ - وقد أعد هذا التقرير التقييمي فريق من ٨٦ خبيراً يتألفون من رئيسين مشاركين و ١٨ مؤلفاً رئيسياً منسّقاً و ٦٦ مؤلفاً رئيسياً، اختارهم فريق الخبراء المتعدد التخصصات التابع ل'المنتدى الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية' انطلاقاً من الترشيحات التي وردت من الحكومات ومن الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما في ذلك من أمانة اتفاقية مكافحة التصحر بالتشاور مع لجنة العلم والتكنولوجيا وهيئة التفاعل بين العلوم والسياسات. وشارك في التقييم أكثر من ١٦٠ خبيراً من ٧٢ بلداً.

١٢ - وتلقى التقرير التقييمي ما مجموعه ٢٧٧ ٢ تعليماً من ٨٥ مستعرضاً خارجياً في الجولة الأولى وما مجموعه ٥٠٥٣ تعليماً من ١٣١ مستعرضاً خارجياً (بما في ذلك الحكومات والهيئات العلمية) في الجولة الثانية من مرحلة الاستعراض الخارجي.

١٣ - ويُعترف باتفاقية مكافحة التصحر على أنها أحد المستعملين المحتملين الرئيسيين لهذا التقييم وأحد المسهمين الرئيسيين فيه، وهو التقييم الذي أجره 'المنتدى الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية'. وفي هذا السياق، دعا هذا المنتدى الحكومي الدولي إلى تطوير تعاونه مع اتفاقية مكافحة التصحر، ولا سيما مع هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات ولجنة العلم والتكنولوجيا التابعتين لها (IPBES-3/1, Annex VIII, page 42). واستجابةً لهذا النداء، ووفقاً للولاية الممنوحة من الأطراف عن طريق المقررات ٢٣/م-أ-١١ و ٢١/م-أ-١٢ و ٢٢/م-أ-١٣، أسهمت هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات وأمانة اتفاقية مكافحة التصحر في التقييم الذي أجره المنتدى الحكومي الدولي المذكور، وفقاً للإجراءات التي وضعها هذا المنتدى الحكومي الدولي، وذلك باعتباره أحد الأنشطة المحددة في برامج عمل هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات للفترات ٢٠١٤-٢٠١٥، و ٢٠١٦-٢٠١٧، و ٢٠١٨-٢٠١٩. وكان الهدف

(١٦) المرجع نفسه، ٢.

(١٧) المرجع نفسه، ٨.

(١٨) المرجع نفسه، ١.

من هذا التعاون هو ضمان أن يكون التقييم المواضيعي لتدهور الأراضي واستصلاحها ذا صلة بعملية اتفاقية مكافحة التصحر واحتياجات أطرافها.

١٤- وقد اختير ثلاثة من الخبراء الذين رشحتهم أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بالتشاور مع مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا وهيئة التفاعل بين العلوم والسياسات كمؤلفين للتقرير التقييمي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اثنين من أعضاء هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات ومراقباً واحداً لدى هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات قد رشحتهم حكوماتهم أو منظماتهم وشكلوا جزءاً من فريق الخبراء الذي أعدّ التقييم.

١٥- وقدمت هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات ١٧٦ تعليماً في الجولة الأولى و ١٨٥ تعليماً في الجولة الثانية من مرحلة الاستعراض الخارجي للتقييم المواضيعي لتدهور الأراضي واستصلاحها، و ٩٧ تعليماً على المسودة الأولى للملخص المعد من أجل واضعي السياسات المرتبط به. وقدم رئيس لجنة العلم والتكنولوجيا، الذي يشغل أيضاً منصب الرئيس المشارك لهيئة التفاعل بين العلوم والسياسات، إسهاماً جماعياً بشأن الفصول الثمانية للتقييم إلى المنتدى الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، يلخص فيه الآراء التي أعربت عنها هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت أمانة اتفاقية مكافحة التصحر ما مجموعه ٧١ تعليماً في الجولة الأولى وما مجموعه ١٦ تعليماً في الجولة الثانية من مرحلة الاستعراض الخارجي.

١٦- وشاركت أمانة اتفاقية مكافحة التصحر في الدورة السادسة للمنتدى الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية ودُعيت إلى إبداء آرائها بشأن أهمية ما يتضمنه الملخص المعد من أجل واضعي السياسات من رسائل رئيسية فيما يتصل بتنفيذ الاتفاقيات، وخاصة فيما يتعلق بالإطار المفاهيمي العلمي لتحديد أثر تدهور الأراضي وهو الإطار الذي أُعد في إطار هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات وأيدته البلدان الأطراف في المقرر ١٨/م-أ-١٣.

١٧- وفي الدورة السادسة للمنتدى الحكومي الدولي المذكور، وافقت الجلسة العامة للمنتدى، في المقرر ١/٦ (IPBES-6/1)، الفقرة ١ من الفرع "خامساً"، على الملخص المعد من أجل واضعي السياسات والذي يلخص التقييم المواضيعي لتدهور الأراضي واستصلاحها على النحو الوارد في مرفق الوثيقة IPBES/6/15/Add.5.

١٨- وطلب مؤتمر الأطراف، بمقره ٢٢/م-أ-١٣، إلى هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات استعراض التقييم المواضيعي المتعلق بتدهور الأراضي واستصلاحها، وتحليل رسائله الرئيسية ذات الصلة باتفاقية مكافحة التصحر وتقديم التحليل في الدورة الرابعة عشرة للجنة العلم والتكنولوجيا.

١٩- ويحذر تقرير التقييم المتعلق بتدهور الأراضي واستصلاحها الذي أعده المنتدى الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية من أن فقدان التنوع البيولوجي هو أمر يرتبط ارتباطاً واضحاً على نطاق العالم بتدهور الأراضي، وأن تحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي عن طريق اتخاذ تدابير لتجنب وتقليل تدهور الأراضي ولاستصلاح الأراضي المتدهورة هو أمر يمكن أن يسهم إسهاماً كبيراً في حماية التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام، ما يدعم التقدم نحو تحقيق الغاية ١٥ من أهداف أئيشي للتنوع البيولوجي والمتمثلة في

استصلاح الأراضي المتدهورة في إطار الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي ٢٠١١-٢٠٢٠ لاتفاقية التنوع البيولوجي^(١٩)، وتنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠٢٠ (الوثيقة (CBD/POST2020/PREP/1/1)^(٢٠).

٢٠- ويتطلب تحقيق تبييد أثر تدهور الأراضي عن طريق تجنب تدهور الأراضي والحد منه واستصلاح الأراضي المتدهورة بالفعل فهم العوامل الدافعة الأساسية الكامنة وراء تدهور الأراضي. ويؤكد هذا التقرير التقييمي على وجود عوامل أساسية متعددة على الصُّعد العالمي والوطني ودون الوطني وعلى السياق المحدد الخاص بالبلد الذي يقف وراء فقدان التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. وهذه العوامل الدافعة تشمل الاستهلاك المتزايد للسلع والخدمات القائمة على الأرض والطلب عليها، والتدفق المعوَّم للسلع التي تؤثر على إمكانية الوصول إلى موارد الأراضي والزراعة على نطاق العالم، وما يرتبط بذلك من طابع النظم الإنتاجية العابر للحدود على نحو متزايد، والتقدم التكنولوجي الذي يدعم التكثيف الزراعي، وتغيّر أنماط الاستهلاك والديناميات السكانية. كما أن آثار تغير المناخ تزيد من المخاطر الناشئة عن الطلب العالمي والوطني المتزايد على موارد الأراضي وتكثّف تدهور الأراضي المستمر.

٢١- وتشتمل العوامل الدافعة لتدهور الأراضي على جميع العوامل الخارجية ذات القدرة على التسبب إما بشكل مباشر أو غير مباشر في انخفاض الإنتاجية البيولوجية و/أو الاقتصادية للأرض. والعوامل الدافعة المباشرة لها أثر مباشر على بنية ووظيفة وتكوين النظم الإيكولوجية وهي تتمثل في الأنشطة البشرية التي تؤدي بدورها إلى حدوث عمليات التدهور، بما في ذلك عن طريق الأنشطة غير المستدامة لاستخدام الأراضي وإدارة الأراضي (الجدول ١). وأما العوامل الدافعة غير المباشرة فهي العوامل التي تقف وراء العوامل الدافعة المباشرة لتدهور الأراضي (الجدول ٢) وهي تشمل الهياكل المؤسسية وهياكل الحوكمة الرئيسية بالإضافة إلى السياق الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي يحدث فيه تدهور الأراضي. وعلى هذا النحو، فكثيراً ما ترتبط هذه العوامل الدافعة غير المباشرة بواحد أو أكثر من أهداف التنمية المستدامة. وبالنظر إلى نتائج تقرير التقييم المتعلق بتدهور الأراضي واستصلاحها الصادر عن 'المنتدى الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية'، وتوقعاً للتقرير الخاص المتعلقة بتغير المناخ والأراضي الذي سيصدر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، قد ترغب البلدان الأطراف في النظر في هذه المجموعة من العوامل الدافعة المباشرة وغير المباشرة وأهميتها في تحقيق الغايات المنصوص عليها في أهداف التنمية المستدامة.

(١٩) الرابط: <<https://www.cbd.int/undb/media/factsheets/undb-factsheet-sp-en.pdf>>.

(٢٠) انظر الوثيقة CBD/POST2020/PREP/1/1.

العوامل الدافعة المباشرة البشرية المنشأ لتدهور الأراضي المحددة في تقرير التقييم المتعلق بتدهور الأراضي واستصلاحها

العوامل الدافعة المباشرة (البشرية المنشأ)	الفئات الفرعية المباشرة (البشرية المنشأ)	عمليات تدهور الأراضي أو استصلاحها المرتبطة بذلك
إزالة الأحراج وإزالة الأشكال الأخرى للغطاء النباتي	لا ينطبق	التفتت؛ تعرية التربة؛ التغيير في نظام الجريان السطحي والتسرب؛ التغذية المرتدة بشأن المناخ.
إدارة المراعي	نوع الماشية؛ معدلات الحيوانات بالنسبة إلى المساحة؛ نظام التعاقب؛ التغذية التكميلية؛ الري	تعرية التربة؛ انضغاط التربة؛ التغيير في محتوى مغذيات التربة؛ التغيير في نظام الجريان السطحي والتسرب؛ الأنواع الغازية؛ التغيير في نظم الحرق/الحرائق؛ التعاقب الثانوي
إدارة الأراضي الزراعية والحراثة الزراعية	نوع المحاصيل؛ إدارة التربة؛ دورات الحصاد ودورات الإراحة؛ الأسمدة والمبيدات الحشرية ومبيدات الأعشاب؛ الري	تعرية التربة؛ انضغاط التربة؛ التغيير في محتوى مغذيات التربة؛ فرط المغذيات. تملح التربة والمياه؛ التسريب؛ تلوث المياه؛ غزوات الأنواع؛ التغيير في نظم الحرق/الحرائق (فيما يتعلق بإدارة الحراثة الزراعية)
إدارة الغابات الأصلية والمزروعة	كثافة قطع أخشاب الغابات، التعاقب، تقنيات زراعة الغابات؛ التقسيم المكاني للمناطق	تعرية التربة؛ انضغاط التربة؛ التغيير في محتوى مغذيات التربة؛ التغيير في نظام الجريان السطحي والتسرب؛ تملح المياه والتربة؛ التغيير في مكونات الأنواع
استخراج الموارد الطبيعية غير الخشبية	حصاد حطب الوقود؛ الصيد؛ حصاد الأغذية البرية والأعلاف والمنتجات الطبية والمنتجات الأخرى	التغيرات في مكونات الأنواع
التغيير في نظم الحرق/الحرائق	لا ينطبق	التغيرات في مكونات الأنواع؛ فقدان الكتلة الأحيائية فوق الأرض؛ غزوات الأنواع؛ التغيير في نظام الجريان السطحي والتسرب
الأنواع الغريبة الغازية	لا ينطبق	التغيرات في مكونات الأنواع
التخلي عن الأراضي	لا ينطبق	التعاقب الثانوي؛ غزوات الأنواع؛ التغيير في نظم الحرق/الحرائق؛ التغيير في محتوى مغذيات التربة؛
استخراج الموارد المعدنية	نوع المنجم؛ تقنيات الاستخراج والتكرير؛ تصريف الملوثات؛ التقسيم المكاني للمناطق	تلوث التربة والتلوث بصورة عامة؛ تلوث المياه
البنية التحتية والصناعة والتوسع الحضري	السدود والكهرباء المائية؛ الطرق؛ تصريف الملوثات؛ الري	تلوث التربة والتلوث بصورة عامة؛ تلوث المياه؛ الملوثات الجوية
تغيير المناخ	الظواهر الجوية القصوى والتغيرات الطويلة الأجل في درجة الحرارة، هطول الأمطار، مكونات الجو	لا ينطبق

الجدول ٢

العوامل الدافعة غير المباشرة لتدهور الأراضي المحددة في تقرير التقييم المتعلق بتدهور الأراضي واستصلاحها وعلاقتها بأهداف التنمية المستدامة

العوامل الدافعة غير المباشرة	الفئات الفرعية	أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة
الديمقراطية	النمو السكاني؛ الهجرة (بما في ذلك الهجرة إلى المراكز الحضرية)؛ الكثافة؛ البنية العمرية	١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٣، ١٥، ١٦
الاقتصادية	الطلب؛ الفقر؛ التسويق والتجارة؛ التوسع الحضري؛ التصنيع؛ أسواق العمل؛ الأسعار؛ التمويل؛ سلوك المستهلك	١، ٥، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٥
العلم والمعرفة والتكنولوجيا	التعليم؛ معارف السكان الأصليين والسكان المحليين؛ استثمارات البحث والتطوير؛ إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا؛ الابتكار؛ التواصل والتوعية	٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٥، ١٦
المؤسسات والحوكمة	السياسة العامة (التنظيمية والقائمة على الحوافز)؛ حقوق الملكية؛ القانون العرفي؛ الاعتماد؛ الاتفاقات والاتفاقيات الدولية (التجارة، والبيئة، إلخ)؛ اختصاصات المؤسسات الرسمية؛ المؤسسات غير الرسمية (رأس المال الاجتماعي)	١، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١٢، ١٣، ١٥، ١٦
الثقافية	النظرة إلى العالم؛ القيم؛ الدين؛ سلوك المستهلك؛ الحمية	٢، ٣، ٤، ٥، ١٠، ١٢، ١٣، ١٥، ١٦

٢٢- ولمعالجة العوامل الدافعة المتعددة التي تقف وراء تدهور الأراضي، يمكن استخدام عمليات عالمية ووطنية وتفاعلاتها الخاصة بكل بلد في تشكيل السياسات الوطنية لتعزيز الإجراءات التي تدعم تنفيذ ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي وهي الممارسات التي تضمن التنوع البيولوجي وموارد التربة والمياه. وتوجد في كثير من الأحيان عقبات أمام التنفيذ الواسع النطاق لممارسات الإدارة المستدامة للأراضي على الصُّعد الوطنية الرامية إلى تنظيم الضغط العالمي والوطني على موارد الأراضي. وللتغلب على هذه العقبات واستئثار التقبل الواسع النطاق والتنفيذ الناجح لممارسات الإدارة المستدامة للأراضي ورصد تأثيراتها، يجب القيام على الصعيدين الوطني ودون الوطني بتهيئة بيئة مواتية.

باء- تقرير التقييم العالمي المتعلق بالتنوع البيولوجي وبخدمات النظم الإيكولوجية^(٢١)

٢٣- نشر 'المنتدى الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعنى بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية' التقييم العالمي المتعلق بالتنوع البيولوجي وبخدمات النظم الإيكولوجية كجزء

(٢١) المرجع نفسه، ٢.

من برنامج عمله للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ (IPBES/2/17). وقد اضطلع بهذا العمل استجابةً لطلب موجّه من هذا المنتدى إلى اتفاقية التنوع البيولوجي في الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف فيها. وكان النطاق المحدد لهذا العمل هو تقييم الحالة والاتجاهات فيما يتعلق بخدمات النظم الإيكولوجية وتأثير التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية على الرفاه البشري وفعالية الاستجابات. وكان من المتصور أن يسهم هذا التقييم أيضاً في عملية تقييم الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي المعمول بها في إطار اتفاقية للتنوع البيولوجي وأهداف أيتشي للتنوع البيولوجي للاستفادة من ذلك في إعداد إطار التنوع البيولوجي العالمي لاتفاقية التنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠٢٠.

٢٤- وقد طلب مؤتمر الأطراف، بمقرره ٢٢/م-١٣، إلى هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات أن تستعرض ذلك وما يرتبط به من ملخص معدّ من أجل واضعي السياسات إذا أصبح هذا التقرير متاحاً في الوقت المناسب لكي تستخدمه هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات في إتمام الاستعراض^(٢٢).

٢٥- وتلاحظ هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات أن التركيز الرئيسي لهذا التقييم هو حالة التنوع البيولوجي وصحة خدمات النظم الإيكولوجية، بيد أنه يسترعي الانتباه إلى دور تغيير استخدامات الأراضي، وخاصة بالنسبة إلى الزراعة، كعامل دافع مباشر للتنوع البيولوجي وفقدان النظم الإيكولوجية. ويحذر التقييم من أن مليون نوع من الأنواع مهدد بالانقراض إلى حد كبير لأنه جرى تغيير نسبة ٧٥ في المائة من سطح الأرض من حالتها الطبيعية، وأن معدلات انقراض الأنواع تتسارع. ويوضح التقييم أهمية إدارة الأراضي واستصلاحها من أجل عكس مسار هذه الاتجاهات. وهو يحذر من أن بعض الإجراءات، مثل استبدال الغابات الطبيعية بزراعات أحادية المحصول لأنواع مستجلب، يمكن أن تتيح ميزة اقتصادية ولكنها تحد من إمكانات خدمات النظام الإيكولوجي الأخرى ومن زيادة التنوع البيولوجي.

٢٦- ولاحظت هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات أن عدداً من الرسائل الرئيسية في هذا التقييم لها صلة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وهذه الرسائل تشمل ما يلي:

(أ) التغيير في استخدام الأراضي هو العامل الرئيسي الدافع لتغيير النظام الإيكولوجي الأرضي، وهذه التغييرات التحويلية (السلبية) تهيئ الأوضاع للتغيير التطوري السريع الظاهر للعيان على مدى بضع سنوات فقط. وإذا كانت العمليات التطورية تستجيب لتغيير استخدام الأراضي على نطاقات زمنية أقصر بكثير مما كان متوقعاً في السابق، فإنه توجد فرص للنظر في هذه التغييرات في التدخلات المتعلقة بإدارة وسياسات الأراضي؛

(ب) تحويل الأراضي لأغراض الزراعة هو العامل الرئيسي الدافع لتغيير استخدامات الأراضي، مع كون السبب الرئيسي هو تلبية الطلب على الأعذية والأعلاف والألياف والطاقة الحيوية. والذي يدفع الثمن هو الغابات والأراضي الرطبة والأراضي العشبية. والنتيجة هي أن الأنواع والسلالات المحلية من النباتات والحيوانات المستأنسة تختفي بمعدلات متسارعة. ولا توجد حماية فعالة لكثير من الأقارب البرية للمحاصيل المهمة للأمن الغذائي، كما تتدهور حالة حفظ الأقارب البرية للحيوانات والطيور المستأنسة؛

(٢٢) صدر في أيار/مايو ٢٠١٩ التقرير التقييمي هو والملخص المعد من أجل واضعي السياسات.

(ج) لا بد الآن من النهج الشاملة من أجل عكس مسار الاتجاهات السلبية في تحويل الأراضي. فالحلل المنعزلة - أي استخدام التدابير الفيزيائية الأحيائية أو الحوافز الاقتصادية أو تدابير الحوكمة بشكل فردي لاستحثاث التغيير - كثيراً ما تفشل لأنه توجد عوامل أخرى، مثل توسيع النشاط الاقتصادي، تُمنح الأولوية على الحفظ أو الاستصلاح. ويتيح تهيئة أثر تدهور الأراضي إطاراً يمكن عن طريقه اتباع النهج الشاملة. ومن شأن إضافة قيمة النظام الإيكولوجي إلى الحوافز الاقتصادية أن تساعد على بلوغ أهداف الحفظ/الاستصلاح؛

(د) تواجه المناطق المدارية تحديات شديدة في المستقبل بسبب الآثار التفاعلية المترتبة على تغيير المناخ وتغيير استخدامات الأراضي واستغلال مصائد الأسماك؛

(هـ) يمكن لأنشطة التخفيف من آثار تغيير المناخ القائمة على الأرض أن تدعم أهداف الحفظ بفعالية إذا جرى تطبيق التدابير الصحيحة في المكان المناسب وعلى النطاق الصحيح. ودعم التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي لكي يمكن إضفاء الطابع الأمثل على التدخلات من الناحية المكانية ولكي يمكن إجراء مقايضات بيئية واجتماعية واقتصادية هو أمر بالغ الأهمية (وهذا هو جوهر عملية تهيئة أثر تدهور الأراضي). وتشتمل بعض النهج الموثقة في التقييم على ما يلي:

١١' الأخذ بحلول قائمة على الطبيعة، يمكن أن تكون فعالة من حيث التكلفة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة إذا أخذت جميع جوانب الأراضي في الاعتبار وأُتبع نهج من نهج المشهد الطبيعي/النهج الإقليمية حيث يمكن إدارة الديناميات بين المناطق الريفية والمنطق الحضرية إدارة أكثر استراتيجية لصالحهما كليهما؛

١٢' التكثيف المستدام الذي، إذا أُدير بشكل صحيح، قد يكون أحد الحلول، وخاصة إذا جرى اتباعه في إطار مبادئ الإيكولوجيا الزراعية؛

١٣' مزارع الطاقة الأحيائية وتشجير النظم الإيكولوجية غير الحرجية، والتي يحذر التقرير من أنه يمكن أن يكون لهما آثار جانبية على التنوع البيولوجي ووظيفة النظم الإيكولوجية، ومع ذلك، وبتابع الإدارة السليمة، يمكن أن يكون تحقيق التوازن بين الاحتياجات البيئية والغذائية والطاقة جزءاً من الحل.

جيم - استصلاح الأراضي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة^(٢٣)

٢٧- في القرار UNEP/EA.2/L.28، دعت، في جملة أمور، جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في دورتها الثانية، الدول الأعضاء إلى اتخاذ إجراءات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبلوغ المستهدفات الطوعية بشأن تهيئة أثر تدهور الأراضي. كما أن جمعية الأمم المتحدة للبيئة قد دعت، في جملة أمور، في قرارها UNEP/EA.2/Res.24، برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى تقديم الدعم إلى اتفاقية مكافحة التصحر بغية تيسير تقاسم أفضل الممارسات من أجل استحداث وتنفيذ أطر استراتيجية ونظم تحذير مبكر من أجل تحسين إدارة مخاطر الكوارث، وتحقيق الإدارة المستدامة للأراضي، واستصلاح الأراضي، والتكيف مع الجفاف.

(٢٣) المرجع نفسه، ٨.

٢٨- وبناءً على طلب اللجنة التوجيهية للفريق الدولي المعني بالموارد، واصل الفريق أعماله بشأن الأراضي واستصلاح الأراضي. وبعد إصدار هذا الفريق منشوره المعنون "فتح الإمكانات المستدامة لموارد الأراضي - نظم التقييم واستراتيجياته وأدواته" (Unlocking the Sustainable Potential of Land Resources - Evaluation Systems, Strategies and Tools)^(٢٤)، باشر هو ولجنته التوجيهية عملية ترمي إلى إعداد ورقة تفكير بشأن استصلاح الأراضي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بهدف توسيع نطاق الروابط بين استصلاح الأراضي وجميع أهداف التنمية المستدامة وفهم هذه الروابط واستكشافها والتأكيد عليها. وقد استجاب مؤلفو الفصل الذين اختيروا لإعداد ورقة التفكير هذه لنداء مفتوح من الفريق الدولي المعني بالموارد أُطلق في أوائل عام ٢٠١٨. ولتنفيذ المقررين ١٨/م-١٣ و ٢١/م-١٣، دعا هذا الفريق لاحقاً هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات إلى إعداد الفصل ٣-١٥ بشأن استصلاح الأراضي من أجل تحقيق الهدف ١٥ من أهداف التنمية المستدامة: حماية واستعادة وتعزيز استخدام النظم الإيكولوجية الأرضية، وإدارة الغابات بشكل مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي وعكس اتجاههما".

٢٩- وقد تناولت هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات هذه الحاجة عن طريق تحديد عضوين من أعضائها، يمثلان بلداً متقدماً وبلداً نامياً^(٢٥) ولديهما خبرة فنية في مجال تحييد أثر تدهور الأراضي، ومجال تدهور الأراضي وأهداف التنمية المستدامة، جرى تكليفهما في أوائل عام ٢٠١٨ بوضع الفصل المذكور وفقاً للإطار الزمني والإجراءات اللذين حددهما الفريق الدولي المعني بالموارد، وتحت قيادة أعضاء هذا الفريق وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٣٠- وأثناء إعداد هذا الفصل، وضعت هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات في الاعتبار المنشورات الحديثة ذات الصلة، فضلاً عن الأدلة الناشئة عن تنفيذ الإطار المفاهيمي العلمي لتحديد أثر تدهور الأراضي^(٢٦) الذي وضعته هيئة التفاعل، وتقرير اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر عن التوقعات العالمية المتعلقة بالأراضي^(٢٧)، والقائمة المرجعية بالمشاريع والبرامج التحويلية فيما يتعلق بتحديد أثر تدهور الأراضي^(٢٨) التي وضعتها الآلية العالمية التابعة لاتفاقية مكافحة التصحر بالتعاون مع أمانة هذه الاتفاقية وبالتشاور مع مرفق البيئة العالمية، وعن تقرير التقييم المتعلق بتدهور الأراضي واستصلاحها، الصادر عن المنتدى الحكومي الدولي للعلوم

(٢٤) الرابط: <https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/7708/-Unlocking_the_sustainable_potential_of_land_resources_Evaluating_systems_strategies_and_tools_Summary_for_policymakers_unlocking_the_sustainable_potential_of_land_resources_Evaluating_systems_strategies_and_tools_Summary_for_policymakers-2016Unlocking_the_Sustainable.pdf?sequence=3&isAllowed=y>

(٢٥) يسلم الفريق الدولي المعني بالموارد بأن تصوّر الأرض معقد ومتباين ولذلك التمس الفريق عن قصد إسهامات من أكاديميين ومفكرين من جميع أنحاء العالم لضمان أن تكون منظورات البلدان المتقدمة والبلدان النامية ممثلة في كل فصل من الفصول.

(٢٦) المرجع نفسه، ١٩.

(٢٧) الرابط:

<https://www.unccd.int/sites/default/files/documents/2017-09/GLO_Full_Report_low_res.pdf>

(٢٨) قام الخبراء العاملون مع هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات التابعة لاتفاقية مكافحة التصحر بإجراء استعراض علمي للقائمة المرجعية. ويمكن الاطلاع على هذه القائمة على الرابط:

<<https://knowledge.unccd.int/knowledge-products-and-pillars/access-capacity-policy-support-technology-tools/checklist-land>>

والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وهدفت إلى الاستفادة أيضاً من المعلومات التي تتيحها العمليات الحديثة في مجال التفاعل بين العلوم والسياسات. ورُكِّز تحليل الوثائق ذات الصلة على استكشاف حلول للتصدي لتدهور الأراضي، أي فرص للتغيير التحويلي في طريقة تفاعل البشر مع هذا المورد الأساسي إلى أبعد حد.

٣١- وفي الفصل ٣-١٥ من ورقة التفكير الخاصة بالفريق الدولي المعني بالموارد، تسلط هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات الضوء على أن أكثر الطرق كفاءة لمعالجة تدهور الأراضي وأكثرها فعالية من حيث التكاليف هي اعتماد استجابة هرمية تعطي الأولوية للتدابير الرامية إلى تجنب تدهور الأراضي والحد منه، مثلاً عن طريق استخدام الإدارة المستدامة للأراضي، ثم تهدف إلى عكس اتجاه التدهور عن طريق الاستصلاح أو إعادة التأهيل. ويدفع الفصل بأن: (أ) استصلاح الأراضي المتدهورة هو جزء لا يتجزأ من تحقيق جميع الغايات الواردة ضمن الهدف ١٥ من أهداف التنمية المستدامة؛ (ب) عملية تجنب تدهور الأراضي والحد منه، إلى جانب استصلاح الأراضي، تتيح مساراً واضحاً لتحقيق تقييد أثر تدهور الأراضي (الغاية ١٥-٣ من أهداف التنمية المستدامة) بينما تدعم في الوقت نفسه تحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة الأخرى؛ (ج) التركيز على الإدارة المستدامة واستصلاح قاعدة الأراضي هو المبدأ المحوري لتحقيق مستقبل أفضل ومستدام، يجري في إطاره الحد من الفقر، وضمان الغذاء والماء، وحماية التنوع البيولوجي، وتعزيز سبل العيش المستدامة. وفي اتساق مع الفصول الأخرى من ورقة التفكير هذه، تُعرض في هذا الفصل تأملات مختلفة من أجل واضعي السياسات والأكاديميين والممارسين بغية وضع استراتيجيات لتحقيق أقصى زيادة فيما لاستصلاح الأراضي وإعادة تأهيلها من فوائد مشتركة للحياة على الأرض عن طريق تسليط الضوء على المخاطر والمقايضات والتكاليف المتعلقة باستصلاح الأراضي وإعادة تأهيلها من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والغايات المرتبطة بها.

٣٢- وأسهمت أيضاً هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات في الفصل ٣-٧ من ورقة التفكير الخاصة بالفريق الدولي المعني بالموارد، المعنون: *استصلاح الأراضي من أجل تحقيق الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة*. ويسلط هذا الفصل الضوء على فرص إنتاج الكتلة الأحيائية لأغراض الطاقة في الأراضي المتدهورة، أي مثلاً في الأراضي الملوثة غير المناسبة لإنتاج الغذاء، وبالتالي توفير الطاقة المتجددة دون التأثير على الأمن الغذائي، وتحقيق عائد مالي لدعم استصلاح الأراضي. وهو يعرض أيضاً كيف يمكن استخدام محاصيل الطاقة مثل الأعشاب المعمرة لمواجهة تعرية التربة، والحد من مخاطر تدهور الأراضي، وكيف يمكن أن يوفر حصاد الوقود الخشبي على نحو مستدام هو وتحسين إنتاج الفحم النباتي طاقة نظيفة وأن يحلّ محلّ تدهور الغابات.

٣٣- وتستخلص ورقة التفكير المتعلقة بموضوع *"استصلاح الأراضي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة"* خمسة استنتاجات عامة من الفصول البالغة التنوع المكتوبة استجابة لكل هدف من الأهداف الستة عشر الأولى من أهداف التنمية المستدامة، والتي ترى هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات أنها ذات صلة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر:

(أ) قد تكون لاستصلاح الأراضي وإعادة تأهيلها فوائد مشتركة كبيرة لجميع أهداف التنمية المستدامة. إذ لاحظت هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات أن هذا التقرير،

على غرار تقييم تدهور الأراضي واستصلاحها الذي أجراه 'المنتدى الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية'، قد نظر عن قصد في جميع أهداف التنمية المستدامة وفعل ذلك عن طريق اختيار مؤلفين من تخصصات ومناطق جغرافية شتى للمشاركة في هذه العملية. والملاحظات والاستنتاجات التي قدمها هؤلاء المؤلفون، رغم أنها ليست جامعة مجال من الأحوال، تتيح الأمل وتثير التطلعات للاستثمار في استصلاح الأراضي وإعادة تأهيلها في جميع أنحاء العالم؛

(ب) يتفاوت مدى كل من الفوائد المشتركة لاستصلاح الأراضي/إعادة تأهيلها والمخاطر المحتملة والمقايضات في هذا الصدد تفاوتاً واسع النطاق فيما بين أهداف التنمية المستدامة. وقد لاحظت هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات أن هذا الاستنتاج يؤكد الحاجة إلى تخطيط متكامل لاستخدامات الأراضي عند تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ويتوافق مع النتائج الواردة في الملخص المعد من أجل واضعي السياسات الذي يلخص تقرير التقييم المتعلق بتدهور الأراضي واستصلاحها والواردة في تقرير هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات عن الهدف ١-٢؛

(ج) كثيراً ما تختلف الفوائد المشتركة لعمليات استصلاح الأراضي وإعادة تأهيلها اختلافاً كبيراً عن الفوائد المشتركة لاستصلاح الأراضي، كما تتباين الفوائد النسبية لكل منهما فيما بين أهداف التنمية المستدامة. وترى هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات أن هذا الاستنتاج له انعكاسات مهمة من حيث كيفية تخطيط وتمويل البرامج والمشاريع التي تحاول معالجة استصلاح الأراضي أو إعادة تأهيلها بالاقتران مع واحد أو أكثر من أهداف التنمية المستدامة الأخرى: فالفوائد المشتركة لعملية الاستصلاح (مثلاً بخصوص الفقر عن طريق الدخل) تتحقق على الفور في حين أن فوائد الأرض المستصلحة وكذلك، بدرجة أقل، الأراضي التي أعيد تأهيلها قد تتطلب مرور سنوات أو عقود كثيرة لكي تتحقق؛

(د) يشكل نهج المشاهد الطبيعية، بما في ذلك استهداف الاستثمارات، أمراً أساسياً في زيادة العائد الإجمالي لاستثمارات استصلاح الأراضي وإعادة تأهيل الأراضي. وتلاحظ هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات أن اتباع نهج المشاهد الطبيعية القائم على النظم الاجتماعية - البيئية المتكاملة^(٢٩)، والتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي، والإدارة المتكاملة للأراضي، على النحو المبين في الإطار المفاهيمي لتحديد أثر تدهور الأراضي، هو أمر مفيد لتحقيق أقصى عائد على استثمارات استصلاح الأراضي وإعادة تأهيلها. كما أن نهج المشاهد الطبيعية ييسر توجيه الاستثمارات إلى تلك الأجزاء من المشهد الطبيعي التي يكون من المرجح أن تستجيب، والتي يكون من المحتمل فيها أن يستمر الانتعاش؛

(هـ) يمكن للنمذجة (إعداد النماذج) الكمية والنوعية، بما في ذلك إعداد السيناريوهات، على الصُّعد من المحلي إلى العالمي، أن تساعد في توجيه الاستثمارات المستقبلية. وتشير ورقة التفكير إلى التحديات المحتملة التي تواجه تحقيق أوجه التآزر والفوائد

(٢٩) يفترض سياق النظام الاجتماعي - الإيكولوجي مسبقاً ليس فقط أن يعتمد تعزيز وصيانة النظم الإيكولوجية للأراضي التي تعمل بشكل جيد على المبادرات ذات الدوافع السياسية بغية تجنب و/أو تقليل و/أو عكس اتجاه تدهور الأراضي، بل أن يتطلب أيضاً من مديري/مؤسسات الأراضي ضمان ارتباط البشر بالنظم الإيكولوجية والعناية بها وتقدير قيمتها عن طريق توزيع الحقوق والامتيازات بكفاءة فيما بين الأوقات والأماكن. انظر الرابط: <<https://doi.org/10.1016/j.envsci.2018.07.003>>.

المشتركة الممكنة لأهداف التنمية المستدامة بسبب المدى الذي تميل في حدوده مبادرات التنمية إلى أن تكون متجزئة (على سبيل المثال، فحتى المشاريع التي تمولها نفس الحكومة أو الوكالة الحكومية أو الجهة المانحة يمكن في كثير من الأحيان أن تكون غير منسقة)، وهو ما يؤدي إلى تقييد الابتكار وإلى إجراء مقايضات لا لزوم لها. وفي هذا الصدد، تلاحظ هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات أن السيناريوهات الواردة في 'التوقعات العالمية المتعلقة بالأراضي'^(٣٠) لاتفاقية مكافحة التصحر وفي الملخص المتعلق بتوقعات الموارد العالمية لعام ٢٠١٩^(٣١) الذي أعده من أجل واضعي السياسات الفريق الدولي المعني بالموارد هي مثال على قوة إعداد وتطبيق نماذج متكاملة للمساعدة في هيكلة وتتبع تعقيد العوامل المتفاعلة التي تحدد إلى أي مدى ستتحقق الفوائد المشتركة لاستصلاح الأراضي وإعادة تأهيلها.

٣٤- ولاحظت هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات أيضاً أن الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة "إقامة الشراكات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، وهو الهدف المعروض في الفصل ٣-١٧ من ورقة التفكير، يقدم "دروساً مستفادة" عملية ممتدة على مدى عمر العمل في مجال الحفظ والتنمية، تؤكد على أنه بينما يوجد الكثير الذي ينبغي تعلمه، يوجد أيضاً أساس متين للممارسات الجيدة التي يمكن أن تبني عليها جميع الجهات الفاعلة المشاركة في استصلاح الأراضي وإعادة تأهيلها. وسلّمت هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات بأن أحد التحديات التي تواجه تحقيق أقصى قدر من الفوائد للمبادرات الرئيسية لاستصلاح الأراضي وإعادة تأهيلها حول العالم هو محدودية التواصل المنسق فيما بينها، والافتقار إلى الترابط في المبادئ والمعايير الأساسية التي توجّه تنفيذها. ومن الأمور الأساسية إقامة شراكات فيما بين هذه المبادرات وتعاونها مع المنظمات، مثل جمعية الإصلاح الإيكولوجي، التي أعدت ونشرت المبادئ والمعايير في عام ٢٠١٦ والتي أطلقت عملية تشاورية مفتوحة لتحسينها^(٣٢).

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

٣٥- استخلصت هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات ستة استنتاجات رئيسية من تقييمي 'المنتدى الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية' وورقة التفكير التي أعدها 'الفريق الدولي المعني بالموارد' وهي استنتاجات ذات صلة بجهود اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر الرامية إلى تجنب تدهور الأراضي والحد منه وعكس اتجاهه، والحفاظ على سبل العيش، وضمان تقديم خدمات النظم الإيكولوجية، وحماية التنوع البيولوجي، وبالتالي دعم التطلعات الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. وتشمل هذه الاستنتاجات ما يلي:

(٣٠) المرجع نفسه، ٢٨.

(٣١) الرابط: <<https://www.resourcepanel.org/reports/global-resources-outlook>>.

(٣٢) الرابط: <<https://www.ser.org/page/SERStandards/International-Standards-for-the-Practice-of-Ecological-Restoration.htm>>.

(أ) الاستنتاج ١: مع تسارع وتيرة التحويل السلي للأراضي، يكون من الضروري حماية التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية وسبل العيش بطريقة كلية متكاملة واستراتيجية. وهذا سوف يتطلب:

'١' الاعتراف بأن إدارة عملية تحييد أثر تدهور الأراضي هي عنصر بالغ الأهمية. وهكذا ينبغي وضع سياسات مناسبة لدعم تنفيذ هذه العملية عن طريق الأخذ برؤية وطنية مشتركة بشأن أوجه الترابط بين التدخلات المتعلقة بتحييد أثر تدهور الأراضي (الإدارة المستدامة للأراضي وإعادة تأهيل الأراضي/استصلاحها) وحفظ التنوع البيولوجي/الحفاظ عليه؛

'٢' تكامل تخطيط استخدامات الأراضي في جميع القطاعات، بما يضمن اتخاذ إجراءات التآزر الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية ودون الوطنية والمحلية بين تحييد أثر تدهور الأراضي، والتي تحمي التنوع البيولوجي، وخدمات النظم الإيكولوجية وسبل العيش؛

'٣' الإدماج المنهجي لمعارف السكان الأصليين والسكان المحليين في هذه العملية عن طريق إشراك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية إلى جانب الخبراء وأصحاب المعارف الآخرين في تخطيط وتنفيذ عملية تحييد أثر تدهور الأراضي من أجل حماية التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية وسبل العيش؛

'٤' وضع أطر للسياسات الوطنية وإجراءات سياساتية مرتبطة بها تشمل حوافز لمستعملي الأراضي ونظم الإنتاج وأنماط الاستهلاك بغية ضمان قيام مستعملي الأراضي على المدى الطويل بالاستثمار في ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي وتكرار التجارب الناجحة؛

'٥' الاعتراف بأن الدور الذي تؤديه النساء والشباب في ضمان الإدارة الفعالة للأراضي أمر جوهري لإيجاد سياسات تضمن التخطيط المتكامل لاستخدامات الأراضي بغية حماية التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية وسبل العيش؛

'٦' وضع سياسات وطنية تتيح تدابير تنظيمية فعالة تربط بين تأثير فقدان التنوع البيولوجي العالمي وإشارات تدهور الأراضي بالاستناد إلى الأسس العلمية ومعارف السكان الأصليين والمعارف المحلية؛

'٧' زيادة التأكيد على التسلسل الهرمي لإجراءات تحييد أثر تدهور الأراضي: تجنب < تقليل < عكس اتجاه تدهور الأراضي، وخاصة التأكيد على التدابير الرامية إلى تجنب تدهور الأراضي؛

(ب) الاستنتاج ٢: يجب تطوير القدرات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية بغية تقييم إمكانات الأراضي من أجل تيسير الاختيارات التي تشجع على الأخذ بممارسات أفضل لاستخدام الأراضي تدعم تحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي. وهذا سيتطلب ما يلي:

'١' الاعتراف بأن تدهور الأراضي تحركه عوامل دافعة عالمية وأنه لا يوجد حل واحد يصلح لجميع الحالات بشأن الاستجابات لهذا التدهور على الصُّعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي؛

'٢' الاعتراف بأن التدخلات المتعلقة بتدهور الأراضي على الصعيد المحلي التي لا تنفذ إلا على النطاق المحلي تواجه خطر التنفيذ بطريقة منفصلة عن العوامل الدافعة والضغط الناشئة عن قوى السوق على الصعيدين الوطني والعالمي؛

'٣' الاعتراف بأن الإمكانيات الأساسية للأراضي تختلف باختلاف المناطق الجغرافية، ما يؤثر على نتائج تدابير استصلاح الأراضي وإعادة تأهيلها. وهذا يجعل من الأهمية بمكان تقييم إمكانيات الأراضي كجزء من التخطيط المتكامل لاستخدامات الأراضي قبل أي استثمار؛

'٤' سيتطلب تطوير القدرات الوطنية المتعلقة بتقييم ورصد إمكانيات الأراضي وجود شركات متعددة المؤسسات (مثل الجامعات والوكالات الحكومية) والقيام باستثمارات في البنية التحتية تعزز استخدام المرافق المتاحة عالمياً (مثل المرافق الحوسبية والتحليلية) والمنتجات والتكنولوجيات (مثل مراقبة الأرض، والمعلوماتية الجغرافية، وتكنولوجيات سلسلة السجلات المغلقة)^(٣٣)؛

'٥' وضع نُهج خاصة بكل بلد لتقديم حلول لمشاكل تدهور الأراضي، مع الاعتراف بوجود تباينات محلية ليس فقط في قاعدة الأراضي ولكن أيضاً فيما تمثله الأرض التي تعمل بفعالية من قيمة للمجتمع، وأن ثروة المعلومات المستمدة من نظم معلومات السكان الأصليين والسكان المحليين ستكون أساسية للحفاظ على هذه القيمة بالنسبة إلى المجتمع؛

'٦' الاعتراف بأن النساء هن المشرفات الرئيسيات على قاعدة الأراضي العالمية، وبالتالي فإن دعم دور المرأة في تقييم ورصد إمكانيات الأراضي سيكون ذا أهمية حاسمة لتحقيق أهداف تبييد أثر تدهور الأراضي؛

'٧' اعتماد نُهج إقليمي لدعم الجهود القطرية الرامية إلى تطوير قدراتها الخاصة على تقييم ورصد إمكانيات الأراضي، الأمر الذي يتطلب المعرفة بشأن كيفية فهم المؤشرات واستخدامها، واستحداث مصارف بيانات من أجل رسم السياسات، وتطوير القدرات على تقييم الحالة والاتجاهات والتقدم نحو تبييد أثر تدهور الأراضي؛

(ج) الاستنتاج ٣: يمكن تعزيز تحقيق عملية تبييد أثر تدهور الأراضي عن طريق تدفقات وأمط وممارسات الاستهلاك والإنتاج المستدامة إذا كانت الآليات القائمة لجمع المعلومات وتصنيفها وتقاسمها متكاملة بما يجعل تدفقات الاستهلاك مرتبطة بالأرض التي تنتج ما يجري استهلاكه. وهذا سوف يتطلب ما يلي:

(٣٣) الرابط:

<<http://stapgef.org/sites/default/files/publications/STAP%20report%20on%20Novel%20Entities%20-%20web.pdf>>

- ١١' الاعتراف بأن التدفقات المستدامة لسلاسل وأنماط وممارسات الاستهلاك والإنتاج، عن طريق أنماط الاستهلاك الفردي المنخفض، واستخدام مستويات الطاقة المنخفضة والمتجددة في الإسكان والنقل والنظم الصناعية هي أمور يمكن أن تسهم في تحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي على الصُّعد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني ودون الوطني والمحلي؛
- ١٢' الاعتراف بأن التقدم المحرز في الكيفية التي يمكن بها قياس ورصد تدفقات الاستهلاك والإنتاج وحالة الأرض يتيح فرصة لواضعي السياسات من حيث أن ما يمكن قياسه ورصده يمكن إدارته بطريقة أكثر استدامة؛
- ١٣' تكامل العمل المتعلق بتحقيق الغاية ١٥-٣ والغاية ١٢-٨ من أهداف التنمية المستدامة والذي يسعى إلى ضمان حصول الناس في جميع أنحاء العالم على المعلومات والمعارف ذات الصلة بالتنمية وأنماط العيش المستدامة في ظل الانسجام مع الطبيعة؛
- ١٤' استحداث واستخدام آليات مختلفة لجمع وتصنيف وتقاسم المعلومات لغرض زيادة الوعي بشأن فوائد تحقيق عملية تحييد أثر تدهور الأراضي عن طريق رصد تحقيق الغاية ١٥-٣ من أهداف التنمية المستدامة وعن طريق التآزر الذي يتعين تحقيقه مع قياس مؤشرات الغاية ١٢-٨ من أهداف التنمية المستدامة، وهي البصمة المادية للفرد الواحد، والاستهلاك المادي المحلي للفرد الواحد، والاستهلاك المادي المحلي للنتائج المحلي الإجمالي؛
- ١٥' تشجيع السياسات التعليمية، والتعليم من أجل المواطنة العالمية، والتعليم من أجل التنمية المستدامة، واستخدام معارف السكان الأصليين والسكان المحليين في أنشطة تحييد أثر تدهور الأراضي التي تتيح خيارات وسبل عيش بديلة لجميع قطاعات ومجموعات المجتمع، بما في ذلك تمكين المرأة؛
- (د) الاستنتاج ٤: يمكن زيادة الزخم العالمي نحو عكس اتجاه تدهور الأراضي عن طريق زيادة التواصل وتقاسم المعارف فيما بين المبادرات الرئيسية لاستصلاح الأراضي وإعادة تأهيلها التي جرى إطلاقها حول العالم، وهو ما يمكن تحقيقه عن طريق ما يلي:
- ١١' استحداث آلية لتعزيز التواصل فيما بين هذه المبادرات الرئيسية للتغلب على القيود الحالية في تقاسم المعرفة المؤسسية بشأن نطاق التدابير الجارية لاستصلاح الأراضي وإعادة تأهيلها ومداهما المكاني وحالتها؛
- ١٢' تجميع البيانات بشأن المدى المكاني لأنشطة استصلاح الأراضي وإعادة تأهيلها على نطاق العالم وحالة هذه الأنشطة وتقاسم الدروس المستفادة وقصص النجاح المستمدة من التدخلات التي تعتبر الأرض نظماً اجتماعية - إيكولوجية متكاملة؛
- ١٣' تشجيع العمل المتضام المهادف إلى تلبية احتياجات بناء القدرات البشرية والتكنولوجية والمالية من أجل تشجيع اتخاذ المزيد من الإجراءات لاستصلاح الأراضي وإعادة تأهيلها؛

(هـ) الاستنتاج ٥: من شأن وضع مجموعة دنيا من المبادئ التوجيهية أن يساعد على ضمان سعي مبادرات استصلاح الأراضي وإعادة تأهيلها على نطاق العالم إلى تحقيق مجموعة دنيا من الفوائد الاجتماعية - الإيكولوجية التي تلبي مجموعة مشتركة من المعايير نتيجة للتدابير السليمة لاستصلاح الأراضي وإعادة تأهيلها، والتي بدورها قد تؤدي إلى تحقيق ترابط أكبر بين مبادرات الاستصلاح والتأهيل الرئيسية وتعزيز الحوار التعاوني من أجل تحقيق مزيد من العمل المنسق؛

(و) الاستنتاج ٦: يتطلب تحسين إمكانات تحقيق فوائد مشتركة في مبادرات استصلاح الأراضي وإعادة تأهيلها فهم المقايضات الفعلية أو المحتملة التي يمكن أن تنشأ ووسائل توجيه هذه المقايضات. وهذا التحدي موثّق بالكامل في الوثيقة ICCD/COP(14)/CST2، في حين أن أحد مُنح مواجهته موثّق في الوثيقة ICCD/COP(14)/6.

٣٦- وبغية إعداد مشروع مقرر بشأن تقديم التقارير في المستقبل إلى مؤتمر الأطراف، قد ترغب الأطراف في الدورة الرابعة عشرة للجنة العلم والتكنولوجيا في النظر في الاستنتاجات والتوصيات التالية الموجهة نحو السياسات:

(أ) التوصية ١: تشجيع البلدان الأطراف على إدماج عملية تحييد أثر تدهور الأراضي في السياسات والتخطيط على امتداد القطاعات بطريقة متكاملة بغية حماية التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية وسبل العيش، عن طريق ما يلي:

'١' إذكاء الوعي وتشجيع نشاط الدعوة بشأن الفوائد الإيجابية لعملية تحييد أثر تدهور الأراضي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في قطاعات متعددة؛

'٢' تعزيز القدرات المؤسسية والمعارف في القطاعات ذات الصلة وفيما بينها من أجل تعميم وتنفيذ عملية تحييد أثر تدهور الأراضي على الصُّعد دون الوطني والوطني ودون الإقليمي والإقليمي؛

'٣' تشجيع نقاط الاتصال الوطنية التابعة لاتفاقية مكافحة التصحر واتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية تغير المناخ، وكذلك مكاتب الإحصاء الوطنية المسؤولة عن أهداف التنمية المستدامة ونقاط الاتصال التابعة للاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى ذات الصلة، على دعم الأنشطة المنسقة لتنفيذ تدابير تحييد أثر تدهور الأراضي؛

'٤' تشجيع المشاركة الواسعة النطاق من جانب الجهات صاحبة المصلحة، والتي تشمل مديري الأراضي، بما في ذلك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، فضلاً عن الخبراء وأصحاب المعارف الآخرين، في سياسات وتخطيط وتنفيذ عملية تحييد أثر تدهور الأراضي؛

'٥' تشجيع البلدان الأطراف أيضاً على توثيق جميع المستويات الثلاثة لهرمية الاستجابة المتعلقة بتحييد أثر تدهور الأراضي والإبلاغ عنها، وخاصة التدابير الرامية إلى تجنب تدهور الأراضي؛

(ب) التوصية ٢: تشجيع البلدان الأطراف، في شراكة مع الشركاء التقنيين والماليين ذوي الصلة، على تطوير القدرات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية لتقييم إمكانات الأراضي من أجل تيسير الاختيارات التي تشجع على تحسين ممارسات استخدام الأراضي التي تدعم تحقيق عملية تحييد أثر تدهور الأراضي، عن طريق ما يلي:

'١' دعوة الفريق الدولي المعني بالموارد والفريق الاستشاري العلمي والتقني التابع لمرفق البيئة العالمية إلى العمل مع هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات من أجل وضع إرشادات بشأن تقييم ورصد إمكانات الأراضي تكون قائمة على أساس علمي ومتوافقة مع الإرشادات المتعلقة بتحيد أثر تدهور الأراضي؛

'٢' تشجيع دمج البيانات والمعلومات الموجودة فعلاً، بما في ذلك نظم المعرفة المختلفة، في عمليات تخطيط استخدامات الأراضي على جميع المستويات التي تدعم تحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي؛

'٣' تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية، حسبما يكون مناسباً، على إجراء تقييمات لإمكانات الأراضي تأخذ في الحسبان المعارف العلمية ومعارف السكان الأصليين والمجتمعات المحلية على السواء من أجل تنفيذ عملية تحييد أثر تدهور الأراضي؛

'٤' تشجيع التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الذي يدعم التكنولوجيا والمعارف العلمية ومعارف السكان الأصليين والمجتمعات المحلية وغيرها من القدرات من أجل تحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي؛

(ج) التوصية ٣: تحسين إمكانات تحقيق عملية تحييد أثر تدهور الأراضي عن طريق ربط تدفقات الاستهلاك ربطاً منهجياً بالأرض التي تُنتج ما يجري استهلاكه، وهو ما ينطوي على:

'١' جمع وتصنيف وتقاسم المعلومات من أجل إدكاء الوعي بكيفية يمكن تعزيز فوائد تحقيق عملية تحييد أثر تدهور الأراضي عن طريق تدفقات وأنماط وممارسات وتكنولوجيات الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛

'٢' تشجيع البلدان الأطراف على تحديد آليات للتقليل إلى أدنى حد من التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الضارة التي تؤدي إلى تدهور الأراضي في البلدان الأطراف الأخرى؛

'٣' تمكين المرأة من الأخذ باختيارات قائمة على قرارات مستنيرة بشأن الإدارة المستدامة للأراضي وأنماط الاستهلاك، عن طريق إمكانية الوصول إلى المعلومات على نحو وافي؛

'٤' التوعية في المناطق الحضرية وشبه الحضرية بشأن كيفية تأثير أنماط الاستهلاك على الأراضي انطلاقاً من الصعيد المحلي إلى الصعيد العالمي بغية تيسير الأخذ باختيارات مستنيرة بشأن الاستهلاك؛

'٥' تحديد آليات للحد من هدر الأغذية وفقدانها عن طريق سلسلة الإنتاج والتوزيع بأكملها، مع الاعتراف بأهمية وتنوع معارف السكان الأصليين والسكان المحليين، بما في ذلك الممارسات؛

'٦' تشجيع بذل جهود مستمرة للتصدي لاستخدام الوقود على نحو غير مستدام وهو ما يؤدي إلى إزالة الغابات وما لذلك من تأثيرات على الصحة البشرية؛

'٧' أن يُطلب من الأمانة تحديث قائمة العوامل الدافعة المباشرة والعوامل الدافعة غير المباشرة لتدهور الأراضي المدرجة في نماذج تقارير اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لكي تعكس العوامل المدرجة في الجدولين ١ و ٢ ولكي تعكس تأثير أنماط وتدفعات الاستهلاك والإنتاج؛

(د) التوصية ٤: حفز الزخم العالمي نحو عكس اتجاه تدهور الأراضي عن طريق تشجيع زيادة التواصل وتقاسم المعرفة فيما بين مبادرات الاستصلاح وإعادة التأهيل الرئيسية التي أُطلقت حول العالم، والتي يمكن تحقيقها عن طريق ما يلي:

'١' دعوة الشركاء التقنيين ذوي الصلة والفريق العالمي المعني بالموارد إلى القيام - وأن يُطلب ذلك أيضاً من الأمانة والآلية العالمية - باستكشاف الخيارات المتعلقة بآلية يمكن أن تضمن القيام بتعاون حقيقي فيما بين المبادرات الرئيسية لاستصلاح الأراضي وإعادة تأهيلها على نطاق العالم، وتيسير التواصل الشامل بشأن تأثير هذه التدابير الرامية إلى عكس اتجاه تدهور الأراضي على أن تُؤخذ في الاعتبار النظم الاجتماعية - البيئية، وتحديد الاحتياجات والقدرات المطلوبة لاتخاذ إجراءات محددة الهدف؛

'٢' أن يُطلب من الأمانة استكشاف تحسين الإبلاغ عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر عن طريق تجميع بيانات عن المدى المكاني لأنشطة استصلاح الأراضي وإعادة تأهيلها وعن حالة هذه الأنشطة على نطاق العالم، وتقاسم الدروس المستفادة وقصص النجاح المستمدة من التدخلات التي تعتبر الأرض أنظمة اجتماعية إيكولوجية متكاملة؛

(هـ) التوصية ٥: أن تُدعى المنظمات ذات الصلة مثل جمعية الإصلاح الإيكولوجي إلى التعاون - وأن يُطلب ذلك أيضاً من هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات - في ضمان وضع مجموعة دنيا من المبادئ لتوجيه مبادرات استصلاح الأراضي وإعادة تأهيلها على نطاق العالم بغية تحقيق مجموعة دنيا من الفوائد الاجتماعية - الإيكولوجية المشتركة المستمدة من تدابير استصلاح الأراضي وإعادة تأهيلها، وضمان توافق هذه المبادئ مع المبادئ المنصوص عليها في الإطار المفاهيمي العلمي لعملية تبييد أثر تدهور الأراضي^(٣٤) ومع المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي^(٣٥).

(٣٤) المرجع نفسه، ١٩.

(٣٥) الرابط: <<http://www.fao.org/3/a-i2801e.pdf>>.